لك يوم يا مرسى

ربما تكون واقعة الاستفتاء على الدستور مجرد حادثة عرضية، وقد لا تكون للنتائج - أيا ما كانت - قيمة كبيرة فى مجرى حوادث صراع سياسى اجتماعى عاصف تتقدم إليه مصر الآن.

فالاستفتاءات على الدساتير عمل شكلى تماما، وليس فيها معنى استظهار الإرادة الشعبية، ولدواع مفهومة ومنطقية جدًا، فالاستفتاء يتم - كما هو معروف - على ٢٣٦ مادة، وقد يكون لكل ناخب رأى بالقبول أو بالرفض فى كل مادة على حدة، وهذا هو المعنى المحدد لإبداء الرأى، أما أن يتم الاستفتاء على كومة مواد بالجملة، وأن تصل هذه المواد إلى مئات، خصوصا فى دستور تتناقض مواده، ويبدو فيه التلفيق ظاهرا، وكذا خدمة مصالح بعينها لجماعة بعينها، وإلى حد فرض استمرار مؤسسات بعينها كمجلس الشورى سيئ الصيت، والذى هو فى حكم المنحل دستوريا، ولم يشارك بانتخابه سوى سبعة بالمائة من الناخبين، وفى مقابل تحطيم المحكمة الدستورية، ووضع مواد تقيل ثمانية من قضاتها على طريقة «كيد النسا»، وإلى آخره من نصوص بدا فيها العبث فجًا ووقحًا، وبما جعل من مشروع الدستور عملًا غاية فى الركاكة، وأقرب إلى عناوين الفضيحة منه إلى عناوين القانون، ومليئا بصنوف عوار يعترف بها نائب الرئيس نفسه، ثم يطلب من الناس أن يصوتوا على أشياء لا يعلم بها أغلبية الناخبين، ولا أتيحت فرصة معقولة للنقاش فيها، وفى أجواء من إعراض القضاة المستقلين عن السلطة، ودهس القانون بتقسيم الاستفتاء مزاجيا على مرحلتين، وانعدام صور الرقابة الجدية على التصويت، وكلها دواع تجعل نتائج الاستفتاء مشكوكا فى أمرها، وتضاعف صور الاحتقان السياسى.

ولا يصح لأحد أن يزعم موافقة الشعب على الدستور فى استفتاء العبث، تماما كما لا يصح لأحد أن يزعم موافقة الشعب على معاهدة العار المعروفة باسم معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ولمجرد أنه قيل وقتها إن استفتاء شعبيا جرى على المعاهدة المشؤومة، ووضع الرئيس السادات فيه وقتها أسئلة أخرى مضافة إلى سؤال المعاهدة، فكل استفتاء مركب مما لا يصح الاعتداد بنتائجه، والدساتير بالذات تنتهى قصتها وقت أن توضع الأقلام، ووقت أن توضع آخر نقطة بعد آخر كلمة فى مشروع الدستور، ثم لا يكون الاستفتاء الشعبى عليها غير احتفال وطنى لتدشين الوثيقة الكبرى، وليس على طريقة لعبة الثلاث ورقات، ووضع مبدأ الشريعة إلى جوار مبادئ الاستبداد والظلم الاجتماعى، فالشريعة فوق أن يستفتى عليها، وقد كانت دائما مبدأ حاكما فى كل الوثائق الدستورية المصرية، ولم تكن أبدًا موضعا لجدال سفيه، ولا موضعًا للخلط بينها وبين مدارس الفقه، ولا مذاهبه الوضعية البشرية، ثم إنه لا علاقة تربط سمو الشريعة بتدنى مواد الحقوق والحريات والنظام السياسى فى الدستور الجديد، والتى بدا الغرض من وضعها واضحًا جليًا، فهى تفترض ألوهية الحاكم أو رئيس الجمهورية، وتضعه فوق المساءلة أو المحاسبة، وتفتعل كيانًا مشوهًا اسمه مجلس الشورى، تعطيه صلاحيات تشريع مقررة لمجلس النواب، وتضيف «زائدة تشريعية» تنهك خزينة الدولة بمصروفاتها، ثم تستبقى لرئيس الجمهورية صلاحيات شبه إلهية، وتجعله رئيسا للدولة ورئيسا للجيش ورئيسا للشرطة، ومهيمنا على تعيينات الأجهزة القضائية والرقابية، وتخلط معنى الدولة بمعنى الحكومة، ثم يتضح قرب نهاية النص ما هو الهدف؟، فالمواد الانتقالية تعطى الحق لمحمد مرسى فى الاستمرار بولايته الرئاسية إلى يونيو ٢٠١٦، وفى انتهاك فاضح للقاعدة الأصولية فى تطور النظم السياسية، والتى تقضى بإجراء انتخابات رئاسة وانتخابات برلمان مع بدء سريان أى دستور جديد. إذن، فالهدف مفضوح، وهو فرض مرسى على الكرسى، والحيلولة دون

الاحتكام للشعب، وفى سؤال واحد صريح، كان ينبغى طرحه على الناس فى استفتاء عام، وتكون صيغته كالتالى: هل توافق على استمرار مرسى فى قصر الرئاسة؟، ولو طرح الأمر على الناس بهذه البساطة، وأتيح للناس أن يقولوا رأيهم فى حرية ونزاهة، فالنتيجة معروفة ومرعبة للإخوان بالذات، فالأغلب الساحق من الناس لا يطيقون رؤية مرسى، خصوصا بعد أن تكشفت خيبته الثقيلة، وبدائية تكوينه العقلى والوجدانى، وعجزه الخلقى عن حمل مهام رئاسة بلد عظيم بحجم مصر، فالرجل لا يصلح حتى لإدارة مجلس محلى، وقد انتخبه الناس لمجرد تجنب ذهاب الرئاسة لأحمد شفيق رجل المخلوع مبارك، وكان اختيار السيئ تجنبا للأسوأ، لكن أحدًا لم يكن يتخيل درجة البؤس التى سيكون عليها مرسى، وبدا الرجل - بعدها - على حقيقته، وعلى تواضع قدراته العقلية والسياسية، بدا الرجل مقيما فى قاع البؤس الذى لا قاع بعده، وبدا كالروبوت لا يتحرك بغير «الريموت كنترول» الإخوانى، وهو ما يفسر تضارب وركاكة قراراته، واتخاذه لقرارات بعد منتصف الليل، ثم يعود عنها فى الصباح التالى، فمرسى لا يسأل ولا يأتمر سوى بقادة الإخوان، وليس المسؤول بأعلم من السائل، وقادة الإخوان لا يملكون أمورهم فى أيديهم، وينتظرون دائما إشارة «الضوء الأخضر» من واشنطن، أو من وكلائها الإقليميين على عنوان قطر، وهذه الدواعى كلها جعلت الحكم فى مصر مسخرة العالمين، وضاعفت معدلات السخط السياسى والاجتماعى فى مصر، وكشفت حقيقة جماعة الإخوان كنسخة مكررة لجماعة مبارك، وإن كانت بكفاءة أقل، فترزية جماعة مبارك الفاسدة كانوا قد أكملوا تعليمهم، ويستخدمون علمهم - القانونى - فى خدمة الطغيان، بينما ترزية جماعة مرسى الفاسدة من صنف أقل تعليما، وكما لو كانوا حصلوا على شهاداتهم بالغش، أو أنهم تركوا التعليم متسربين من المدارس الابتدائية، وبدا ترزية جماعة الإخوان على درجة عظيمة من الجهالة، ويورطون مرسى فى مصائب أكبر من مصيبته الشخصية الخلقية، ويتناسون القاعدة الكبرى

الناظمة لوعى الشعوب الحية، وهى أن أحدا لا يستطيع خداع كل الناس فى كل الوقت، وقد أفاق الشعب المصرى من غيبوبته، وتسترد ملايينه وعيها بسرعة لافتة من سنوات، وكشفت خداع «ترزية» مبارك الأذكياء نسبيًا، ولن تصمد أمامها حيل خداع الجهلاء من «ترزية» مرسى، وكما سقط مبارك فى النهاية، فسوف يسقط مرسى بالتأكيد، ولن ينفعه الدستور المزور، ولن تفيده استفتاءات العبث، ولا افتعال معارضة مستأنسة على الطريقة ذاتها الموروثة عن مبارك، ومنحها المناصب والامتيازات نزحا من عرق الناس وكدهم وضرائبهم، ولا توزيع مقاعد مجلس الشورى - غير الشرعى - على عناصر مريبة، تدعى دور الوساطة الآن، وتخدم سلطة الثورة المضادة والفلول الإخوان، فقد سقطت الأقنعة، واحترقت الصور المراوغة.

وباختصار، مصر تريد التغيير الآن، وبثورة الشارع، وبانتخابات رئاسة مبكرة مع انتخابات البرلمان، وكما كان لمبارك يومه، فسيكون لمرسى اليوم الآخر، يوم النهاية الطبيعى لكل ظالم جهول، ولكل قاتل سفاك لدم المصريين، وسوف يأتى اليوم قريبا جدًا، ويفرح الشهداء، ويتحقق حلم شهيدنا العظيم الحسينى أبوضيف.

"صوت الأمة" فى ١٧ من ديسمبر ٢٠١٢